

### ال المشهد السياسي

# النواب يسألون... والحكومة لن تجيب

**يقز مجلس النواب، اليوم، مشروع موازنة عام 2018، في سياق واضح مع «مؤتمر سيدر» المخصص لدعم لبنان حالياً. وقد عكست مداخلات نواب حزب الله سياسة الحزب الجديدة في المسألة لة المالية ومحابرة الفساد**

ناقشت الهيئة العامة لمجلس النواب في يومها الأول، أمس، مشروع قانون موازنة عام 2018 الوارد من الحكومة، ومن المتوقع أن يرُدّ رئيس الحكومة سعد الحريري، اليوم، بمداخلة عامة، يتفادى عبرها الدخول في سجالات حول كل نقطة من النقاط التي أثارها النائب، وبعضهم يبلغ الرئيس نبيه بري أنه سيطرحها أيضاً في مناقشات الموازنة ويطلب التصويت عليها.

وكان أول المتحدثين الرئيس فؤاد السنهوري، فركز بانتقاداته، وهي الأولى من نوعها، على أداء حكومة سعد الحريري اقتصادياً ومالياً، فيما أبرز تركيز نواب حزب الله، حسن فضل الله وعلى فاضل ونواف الموسوي، على القضايا ذاتها، اهتمام حزب الله بالمفك المالي، استكمالاً للمقاربة الأخيرة التي قدمها أمينه العام السيد جاسم نصرالله، حتى إن النائب عباس هاشم، الذي لم يترشح للانتخابات في الدورة الحالية، عكست مداخلته أمس تحزراً من سقوط كتل التغيير والإصلاح. تحدّث السنهوري، في «خطبة الوداع»

### نواب حزب الله ركزوا على الهدر ومحاولة تحرير التهرب الضريبي

لمجلس النواب، كأنه لم يكن وزيراً للمال في فترات سابقة، أو حتى رئيساً للحكومة وليس مهندساً للسياسات الحزبية المالية. انتقد الدين العام وعدم تطوير الدولة وتفريغ الدولة ل«صالح الطوائف» قال إن «مخاولات الإصلاح المتكررة كانت تصطدم وتواجه بعرقاقيل شتى باستثناء ما جرى في العامين 2001 و2002، حيث أقرت قوانين واتخذت إجراءات إصلاحية، ولكن جرى إجهاض معظمها بعد ذلك، ومنها قوانين الكهرباء والاتصالات والطيران المدني التي ما زالت غير مطبقة إلى الآن وكان هناك إصراراً من عدد من المسؤولين في الدولة على إطاحتها وإهمالها»، وعُزّز السنهوري من قناة التيار الوطني الحر، بالقول إن هناك وزيراً على سبيل المثال يجاهر بالقول: «أنا لا يعجبني قانون

## مقالة

# موازنة 2018: عندما تسرقنا الدولة

**حسين طراف\***

مع الإقرار المرتقب بموازنة 2018 والحديث المتزايد عن إنجازات الحكومة المتعلقة بإنجاز هذه الموازنة، وفي ظل غياب أي سياسة تنموية من شأنها تخفيض العجز وتشنيط الاقتصاد، لا بد من إلقاء نظرة على إيرادات هذه الموازنة ونفقاتها، وبالتالي سياسة الدولة في ما يخص هذه الإيرادات والنفقات.

يُعَدُّ العجز بحسب مشروع موازنة 2018 بحوالي 5 مليارات دولار (من دون الأخذ في الاعتبار عجز الكهرباء

وأي نفقات إضافية)، إذ تبلغ نفقات الموازنة حوالي 17 مليار دولار في مقابل 12 مليار دولار هي الواردات المرتقبة. تُمثّل خدمة الدين العام 33% من إجمالي الإنفاق، أي ما يعادل 5,6 مليارات دولار، كما تستحوذ الرواتب والاجور ومعاشات التقاعد ونهاية الخمة على حوالي 38% من إجمالي الإنفاق أو ما يعادل 6,4 مليارات دولار. وإنّما ما اضعفنا تغطية عجز الكهرباء، البالغة 1,5 مليار دولار، فإن هذه العناصر الثلاثة تمثل مجتمعة أكثر من 80% من مجمل نفقات موازنة 2018.

تُؤمّن الضرائب حوالي 75% من مجموع إيرادات موازنة 2018، وتشكل الضرائب غير المباشرة 70% من مجمل الإيرادات الضرائبية، أي ما يعادل 6,3 مليارات دولار تُدفع من قبل أصحاب الدخل المحدود والأسر الفقيرة والمتوسطة الدخل. وعليه، فإن كل ما يدفعه اللبنانيون من ضرائب غير مباشرة يذهب لخدمة الدين العام على شكل فوائد تدفع الدولة معظمها للمصارف اللبنانية.

تعتمد الدولة في لبنان لتأمين واردتها على إجراءات ضرائبية غير عادلة، تُؤدى الي تحميل ذوي الدخل المحدود القسم الأكبر من الضرائب، في مقابل ضمان ازدياد ثروات الأغنياء، وأفراد الطبقة السياسية الحاكمة. يبدو هذا واضحاً في ارتفاع الضرائب غير المباشرة، كالضريبة على القيمة المضافة وتعدد أرزفاع الرسوم والعائدات الضريبية في مقابل انخفاض الضريبة المباشرة على الدخل وأرباح الشركات التي تمثل في أحسن الأحوال ثلث مجمل الإيرادات الضرائبية.

لا تكفي الدولة بأكثر من 3 مليارات دولار ناتجة من الضريبة على القيمة المضافة، بل تفرض العديد من الرسوم التي تُخفّل كامل الطبقة الفقيرة

الكهرباء، وبالتالي لن أقوم بتطبيقه»، وهاجم السنهوري الدراسات والشركات الاستشارية، قاصداً «ماكيزي» التي كلفتها الحكومة وضع تصوّر للوضع الاقتصادي.

وتناول عضو كتلة الوفاء حسن فضل الله حسابات الدولة، فقال: «طوال الحقبة الماضية، منعت وزارة المال من قطع الحساب، ثم وضعت هذه الحسابات مع توافر القرار السياسي ونحن ننظرها، وأقول إن هناك خللاً فاضحاً في الحسابات، وهناك تلاعب وإبن صرفت سلفات الخزينة، وكيف صرفت ولمّاذا لم تسجل الهيئات»، وأضاف: «اصبحنا نعرف كم أنفقت الدولة منذ 1993 وحتى 2015، والأز نريد أن نعرف كيف أنفقت، ونامل ألا تضع الأمور في دهاليز السياسة، والطوائف وإنّما لا أتهم أحداً، ولكن السلطة المعنية عليها أن تحقق وتحمل المسؤولية لمن هو مسؤول عنها». وسأل: «أين أصبحت جماعة الإنترنت غير الشرعي، ثم مسالة من أدعي عليهم ولم يطاولهم أي عقاب ويعملون اليوم»، وقال: «كنت أتمنى على القضاء بدلاً من الذهاب إلى الأضراب لمطالب، الانتفاض على الوصاية السياسية»،

أما عن الموازنة، فسأل: «لمّذا سيتم من خلالها تعديل 14 قانوناً، الموازنة يجب أن تكون موازنة مستقلة ولا تتضمن أي تعديل لقوانين»، وعدد الكثير من مكائم الهدر أو التوفير. النائب على فياض تابع انتفاضة زميله، مشيراً إلى أن «خسائر الخزينة من التهرب الضريبي 6700 مليار ليرة، أي أقل بقليل من عجز الموازنة، وهو 7000 مليار ليرة»، وتناول موضوع الكهرباء قائلاً إن «ما تجنيه شركات الكهرباء والمولدات والبواخر قد يصل إلى خمسة مليارات و 300 مليون دولار»، أمّا الموسوي، فطالب الدولة بأن تعلن حالة الطوارئ الاقتصادية، وقال: «في وقت نقد فيه إلى معالجة التهرب الضريبي، يمرر في الحكومة موضوع تسوية من دون عوز وزارة المال»، ودعا رئيس الحكومة إلى «مسح هذه المادة من قانون الموازنة وليدرس في الحكومة بشكل جيد كمد كم يساهم في تحميل الضريبة، وهذا رسالة للذين يدفعون الضرائب ويلتزمون بالقوانين بأن عليهم ألا يدفعوا ويتنظروا التسويات»، ودعا الموسوي الحكومة إلى «عدم طلب فروض من المؤتمرات الدولية بل مشاريع كان يقدموا لنا بواخر كهرباء، أو تنظيف النيطاني».

(الأخبار)

### يتوهم البعض في لبنان والمنطقة العربية ان حذدهم الامم بحذف حزب الله يمتنهم شيئاً

لكن المفارقة تكمن في ان احدثهم اهم مؤسسات

التعليم المالي في اميركا الشمالية (ماغيل) ترشد طلابها الي تصميف

ضمهم للمسار النضالي

الذي ينتهجه حزب الله

الاكاديمي يتنور طلاب

العلم بالمعرفة، بغض النظر

عن توجهاته السياسية

والعقائدية، هنا لا مجال

للتصنيف، نهم الازهاب بحذف

مقاوميت (هكذا همت

اختصاص المحاكم الخاصة)

#### مونتريال – عمر نشابة

جامعة ماغيل التي تأسست عام 1821 وتضم 300 برنامجا أكاديمي للتعليم العالي وأكثر من 40 ألف طالب، تعرف عن نفسها بانها «من بين أعظم جامعات العالم». وآخرها، وجه التقييم في الجامعة على مشروع بحثي بعنوان «المراة والحرب في لبنان» دعوة إلى كاتب متخصص في «الأخبار» لإلقاء محاضرة تناولت كتابا عن الحرب الأهلية من وجهة نظر نسائية، ومحاضرة أخرى بدعوة من منظمات لبنانية في مدينة مونتريال تناولت القانون الجديد للانتخابات التيابية في لبنان. وتعرفت «الأخبار» خلال زيارة كندا إلى معهد الدراسات الإسلامية في «ماغيل»، حيث يدرّس الدكتور مالك أبي صعب والدكتورة رلى جردى سادة أكاديمية بعنوان «الإصلاح الإسلامي والريكالية في الشرق الأوسط». ويكتسب طلاب الليسانس (undergraduate) من خلال هذه المادة معرفة علمية بشأن تطوّر الحركات الإسلامية منذ انهيار السلطة العثمانية ومن بين تلك الحركات يتعرّف الطلاب إلى «حزب الله» الذي تصنّفه الحكومة الكندية «تنظيما

متطلبات العصر. السيد الراحل فضل الله أرشد شباب حزب الله إلى الحداثوية والتّمذّن العصري، وبالتالي فإنه لا يختلف في الشكل عن الحركة الوهابية التي شكّل أساس قيام السلفية التكفيرية فحسب، بل في الجوهر والمنطلق أيضاً. استفادوا إليها لوضع كتاب بعنوان «شبيعة لبنان: الحداثة والشبيوعية وحزب الله» عام 2014 (منشورات جامعة سيراكيوز في ولاية نيو يورك)، وأجريت مقابلات مع عدد من مفكفي الحزب، بمن فيهم النائب علي فياض والباحث عبد الحليم فضل الله. وتبين لهما أن في الحزب تيارين فكرين، أحدهما ليبرالي ومنفتح وقريب من أفكار حركات التحرر اليسارية، والثاني أقل انفتاحا وأكثر تشددا في فرض التعاليم الأحرى المسجل لمواجهة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ورفض عروضاً بالحل السلمي مع النظام العنصري في جوهانسبرغ.

**بين الأصوليين والمطرفين**

تتألف الححص في المادة الأكاديمية التي تتناول حزب الله من جزئين أساسيين: الأول يشرح عقيدة الحزب وتوجهاته الفكرية التي تميّزه عن بعض الحركات الإسلامية المتطرفة، أما الجزء الثاني فيتطرق إلى تطوّر المراحل التي مرّ بها الحزب منذ نشأته، وروّيته إلى الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية.

يمتدّ الصف المذكور بين الحركات الأصولية والحركات المتطرفة، بحيث يُعدّ حزب الله من التنظيمات الإسلامية الأصولية، بينما تُعدّ الحركة الوهابية (السلفية) وتوجهات الجماعات الإسلامية المرتبطة بها متطرفة. وتشرح جردى أن هذا التمييز المحوري يتجلى في تفسير الدين والفقه، حيث إن هماش الاجتهاد لدى الأصوليين أوسع منه لدى المتطرفين. أيضاً لتجديد الفكرة الخاطئة السائدة عن العداء بين الفلسطينيين في مخيمات لبنان والشبيعة. كذلك يشير أبي صعب وجردي إلى المرحلة الجنينية من نشوء الحزب وعلاقة المؤسّسن بحركة أمل في السراطينية حزب الله ونضاله في سبيل تحرير الأرض المحتلة. ويعود طلاب هذا الصف إلى كتابات وتعاليم السيد محمد حسين فضل الله الحداثوية، التي تدعو إلى تدوير الفكر من خلال تكوين مفهوم واضح لمقاصد الشريعة الإسلامية لا إلى فرض الشريعة حرفياً وبالقوة من دون أي تفكير أو تطويع، نظراً إلى

### سياسة | الاخبار 5 الخميس 29 آذار 2018 العدد 3432

# كيف يدرّس حزب الله في إحدى أهم جامعات العالم

الغزو الإسرائيلي سنة 1982، وتلفت جردى النظر إلى أن هناك جناحين من الحازتين في حزب الله، أحدهما يتأثر بنهج حسن الحكيم المعادي للشبيوعيين والرافض لأي بحث في تلاقح الأجندة السياسية اليسارية مع الأجندة السياسية الإسلامية، وليزيد من التوضيح بشأن تطوّر الفكر والنهجه لدى قيادات الحزب ومناصريه، يسرد إلى صعب وجردي لطائفيهما تسلسل الأحداث من خلال ثلاث حقبات زمنية:

. حقبة العمل السري السابق لتأسيس الحزب 1982 - 1985: لم يكن هناك حزب الله بالمعنى التنظيمي خلال هذه المرحلة التي شهدت تخنيد الشباب للانخراط في المقاومة الإسلامية المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي للبنان وبداية تحديد النهج والعقيدة - حقبة تأسيس الحزب وتنظيم المناصرين 1985 - 2009: تأسست منظمة حزب الله خلال هذه المرحلة ووضعت الوثيقة التأسيسية الأولى لها. وأنشأت الشورى والأمانة العامة، وتحدت الهيكلية التنظيمية، وتوزعت المسؤوليات، وضعت أنظمة داخلية ومالية وعسكرية، وأسست الهيئات الاجتماعية والشريوية والطبية والخدمات التابعة للحزب.

. حقبة تطوير الحزب وتحديث قدراته للحزب عام 2009، وتعدلت فيها بعض التوجهات، وأهمها تتعلق بالتنازل عن قيام الدولة الإسلامية في لبنان، وتحالفات الحزب المحلية، وبمواجهة التكفيريين، وبالعلاقة مع القوى

الدولية. يهدف أبي صعب وجردي من خلال تعليم هذه المادة الأكاديمية إلى الإسهام في تطوير الاسس المنهجية العلمية التي يعتمدها الطلاب في أبحاثهم، وذلك عبر نقد وتفكيك المفولات والمهايم المعرفية السائدة حول حركات المقاومة والتحرر، وإسهما في فحص الصورة الحقيقية التي رسمها المستشرقون (الجدد والقدماء)

عن مسار التغيير في المجتمعات الإسلامية. ويحزب جردى وباي صعب تصورات جديدة وثأققة حول فهم تاريخ شعوب منطقة الشرق الأوسط ترتكز على مواد محلية مستمدة من أرشيف الدول والمكتبات الدينية والأحزاب المعنية، وأيضاً من خلال التاريخ الشفهي وذاكرة شخصيات دينية ومدنية لعبت أدواراً مهمة في تاريخنا العربي الإسلامي الحديث.

**عنوان المقالة**

**أستاذ جامعي**

ضرائب تطال الفقراء، بشكل خاص عوض البحث عن إيرادات من خلال الفوائد وأرباح المصارف والشركات الكبرى، وإعادة جدولة الدين العام بنسب فوائد أقل، وإلغاء الإعفاءات الجمركية والإعفاءات الضريبية على الاملاك البحرية وأرباح العقارات وإعادة النظر في الإعفاءات المعطة للمستشفيات والمدارس على أساس أنها مؤسسات غير ربحية! أجمعت النظريات الاجتماعية والاقتصادية على حق الدولة في فرض ضرائب على مواطنيها، لكن مقابل

حوالي 38% في مقابل 4% لمصرف لبنان و14% للقطاع غير المصرفي، كما تمّوّل المصارف اللبنانية حوالي 50% من الدين المعمر بالشركات الأجنبية عبر احتفاظها بما يوازي 14 مليار دولار من سندات اليوروبوندز، ليصل إجمالي حصة المصارف اللبنانية من تمويل الدين العام إلى ما يقارب 34 مليار دولار، بغاثة تنحطى 7%. لا يُعتبر إقرار موازنة 2018 إنجازاً بأي حال من الأحوال، بل يمثل استمراراً لفشل سياسات الدولة المالية (60%) بالليرة اللبنانية و40% بالعملات الأجنبية)، وتبلغ حصة المصارف اللبنانية من تمويل الدين العام بالليرة

20%، أي ما يقارب 500 مليون دولار! فضلاً عن التهرب الضريبي الذي يقوم به العديد من المصارف عبر دفع مصاريف وهمية للشركات الأوف شور» السجّلة خارج لبنان والملوكة لأصحاب هذه المصارف الذين يقومون بدورهم باسترجاع هذه الأموال إلى حساباتهم الشخصية، مستفيدين من قانون السرية المصرفية في لبنان. وبالرغم من هذا الرقم الهائل من الأرباح سنوياً تفوق 3 مليارات دولار (من دون بدورها، المصارف التي تحقق أرباحاً سهلة التي تذهب إلى جيوب أصحاب رؤوس الأموال، لا تتخطى الضرائب التي تحصل عليها الدولة من عائدات تخضع لضريبة على الأرباح لا تتخطى

<sup>[1]</sup> كيف يدرّس حزب الله في إحدى أهم جامعات العالم